ورقة عمل بعنوان

الجمهورية الجديدة وتأكيد الهوية المهنية للخدمة الاجتماعية

إعداد

أ.د/ محمد محمود مصطفي حميد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

أولا: مقدمه

يندرج المجتمع المصري في عداد الدول النامية، وهي دول لم تحقق النمو الاقتصادي المدعوم ذاتيا الذي يميز اقتصاديات الدول المتقدمة، كما انها دول لم تتوصل بعد الي تكوين الأبنية المؤسسية اللازمة لتحقيق هذا النوع من النمو فهو نمو يحتاج الي انساق مجتمعيه تساعد على التحديث والنمو الطبيعي للنظم الاجتماعية، كما يحتاج الي بلورة نموذج اجتماعي يحقق مستوي انساني لائق لأفراده يتجاوز مشكلات المجتمع التي تجسد واقعه الاجتماعي بأبعاده المختلفة.

والواقع الاجتماعي للمجتمع المصري يشير الي مجموعه من المتغيرات هي نتاج للعديد من نتائج الدراسات والبحوث الأكاديمية والميدانية والتقارير التربوية والخبرات المباشرة والملاحظات العابرة والمقصودة ويمكن عرض اهم هذه المتغيرات في التالي:

– سيطرة اليات السوق العالمي وسياسه الانفتاح الاقتصادي الذي اخذت به مصر خلال فتره السبعينات من القرن الماضي أدت الي ظهور طفره اقتصاديه وخلل واضح في نظام التدرج الاجتماعي (social stratification) نتج عنه ظهور طبقه جديده في المجتمع المصري استشرت بينهم سلوكيات غريبه على نمط المجتمع مع انقلاب خطير في منظومه القيم التي تحكم سلوكياتهم وافعالهم. وعلى الجانب الاخر معاناة شديده لأبناء الطبقة الفقيرة، وتدهور واضح لأحوالهم المعيشية، وصاحب ذلك عجز المؤسسات التقليدية عن أداء دورها التربوي المنشود مع ظهور المناطق العشوائية والأحياء المتخلفة المزدحمة التي تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية السوية.

وفي سبيل تجاوز هذه الأوضاع وغيرها من الأوضاع السيئة كان من الضروري إيجاد حلول لها بفكر جديد فتم وضع استراتيجية تنقل المجتمع المصري الي مجتمع جديد (الجمهورية الجديدة) واتجهت الدولة الي الإعلان عن العديد من المبادرات التي تهدف برامجها الي تحسين نوعيه الحياة لأفراد المجتمع.

ومع اعلان رؤية مصر ٢٠٣٠ كان لزاما على مهنه الخدمة الاجتماعية التجاوب مع هذه الرؤية وتأكيد هويتها في الجمهورية الجديدة.

وكان من المناسب تفسير وتحليل موقع الخدمة الاجتماعية في الجمهورية الجديدة والرسالة المتوقع أدائها في ضوء واقع الجمهورية الجديدة لتكون ممارستها استجابة اصيله لهذا الواقع وتعبيرا عن حاجة المجتمع الجديد الي خدماتها.

ثانيا: الهوية المهنية للخدمة الاجتماعية (المضمون واليات الحفاظ عليها)

يتضمن مفهوم الهوية المهنية التجاوب بمعني الاحساس بحقيقه ظروف وأوضاع من تتعامل معهم المهنة وذلك يجعلها قادره على دراستهم وفهمهم ثم الاستجابة لنتائج هذه الدراسة وتقديم أفضل مساعده ممكنه لهم، وهذا مما يجعلها قادره على اشباع الاحتياجات ومن ثم التوحد مع هذه الأوضاع.

ومن هنا نحدد الهوية المهنية للخدمة الاجتماعية بمعني الادراك الذاتي لحقيقة المهنية وما يتبع هذا الادراك من التجاوب والتوحد. وهي هويه ثابته مستمرة محكومة بشروط مجتمعيه (سياسية –

اقتصاديه – اجتماعيه) كما انها شروط تتيح لها التعبير عن فلسفتها وسياساتها ورسالتها المجتمعية في ضوء ايديولوجية المجتمع الذي تمارس فيه. بمعني ان هويه الخدمة الاجتماعية ارتبطت في اليات تكوينها ونموها بتوحدها مع ظروف وأوضاع المجتمع الذي تمارس فيه، بحيث ينظر اليها على انها استجابة اصيله لهذه الظروف وتلك الاوضاع.

ومفهوم الهوية بمعني رؤية الذات والتعامل معها لا تعني اننا ندرك الخدمة الاجتماعية لذاتها فقط ومن ثم تمجيد لهذه الذات وإعلاء لها، ولكننا ندرك هذه الذات باعتبارها تخضع لمتغيرات مجتمعيه تؤثر عليها وتشكلها وهي متغيرات منها ما يقع في حدود سيطرة المهنة والاخر يخرج عن حدود هذه السيطرة الا انها في النهاية تؤثر فيها وتجعلنا دائما نبحث عن الحفاظ على هذه الهوية او ما يسمي بتنمية الولاء المهني ودعمه. وهو موضوع لا يتم بمعزل عن واقع المجتمع وما يمثله هذا الواقع من تحديات للمهنة يفرض على ممارسيها التزود بالكفاءة التي تمنح الممارسة المهنية القوة والقدرة على الاستجابة بنجاح لواقع المجتمع وأداء رسالتها التي تتجسد في صوره سلوكيات والتزامات ومهارات.

وهذا يدعونا للتساؤل هل الخدمة الاجتماعية مهنة قادره على ان تؤدي رسالتها في الجمهورية الجديدة؟ وهل هي على مستوي من الكفاءة والمهارة التي تمكن ممارسيها من حسن الأداء المهني وتحقيق الانتماء المهني؟

والإجابة على هذه التساؤلات نعرض محتوي هذه المهنة لندرك مضمونها وهويتها وقدرتها على التجاوب والتوحد في الجمهورية الجديدة.

<u>الخدمة الاجتماعية (المضمون والمحتوي)</u>

يشير مضمون الهوية المهنية للخدمة الاجتماعية الي انها مهنة تمتلك المقومات التي تشكل خصائصها ورسالتها وأبرز هذه المقومات التالي:

– انها من ضمن مهن المجتمع الإنسانية قامت من اجل الانسان وناضلت على مدار تاريخها من اجل صنع انسان قادر على التجاوب مع امور مجتمعه وتستهدف مساعدته وتحسين ظروف الحياة التي يعيشها مع توفير فرص الحياة اللائقة بهذا الانسان.

– مهنه تمتلك حقائق مقرره لممارستها، تتخذ من قيم المجتمع والاخلاقيات والاحكام الدينية موجهات للسلوك المهني لممارسيها.

– مهنه تتخذ من العلم وحقائق العلم قاعده معرفيه لتفسير الانسان وحياته وتحقق العدالة الاجتماعية وعدم التمييز وتوفر فرص المشاركة الإيجابية في أمور المجتمع.

– مهنه ينظر اليها على انها مسئوله عن وحده المجتمع والحفاظ على هويته، ترسي وتؤكد في رسالتها على المشاركة في تحقيق الإصلاح لأحوال المجتمع.

– مهنه يمارسها متخصصين مؤهلين تأهيلا علميا وعمليا معا يمتلكون مهارات للعمل الإيجابي مع جميع فئات المجتمع وخاصه الضعفاء والمهمشين والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وممن يعانون من امراض اجتماعيه تعوقهم عن تحقيق التوافق الإيجابي في المجتمع.

– مهنه لها مؤسسات للممارسة تهدف الي اشباع الحاجات وحل المشكلات وتعزيز الوجود الإنساني وحل المشكلات المرتبطة بتكنولوجيا العصر وحركه التغيير المستمر.

– مهنه كل الظروف والأزمات تتسم بقدر مناسب من المرونة لتطويع وتشكيل أهدافها واساليبها وادواتها الفنية بما يتفق وكل اوضاع المجتمع.

ولعل مهنه تمتلك مثل هذه المقومات فهي مهنه قادره على تحقيق اهداف المجتمع والتجاوب مع حراكه المجتمعي الأيديولوجي السياسي والاجتماعي.

وهذا لن يتم الا إذا انتبهت المهنة الي قضايا الإصلاح الاجتماعي والقدرة على التعامل مع ظواهر التخلف وامتلكت من الأدوات والأساليب والطرق ما يمكنها من تحقيق ذلك.

<u>رؤية الخدمة الاجتماعية في الجمهورية الجديدة (اليات تأكيد هويتها)</u>

وهي رؤية محكومة بشروط المجتمع وأيديولوجيته وشروط تتيح لها المشاركة في إرساء دعائم الجمهورية الجديدة وتأكيد فعاليتها كمهنة مجتمع وتفتح المجال لدراسات أعمق تتطلب اعمالا علميه أكثر تنظيما وتحليلا تنطوي على إجابات ارشاديه أكثر منها تفصيليه وشامله.

وعلينا ان ندرك صعوبة هذه المهنة وصعوبة المهمة التي تؤديها حيث انها تعمل في مجال العلاقات ومعالجه المشكلات وتنميه المجتمع، وهو عمل شاق ذو مسئوليه يحتاج دوما الي تحليل الأوضاع المجتمعية واستقراء ملامحها وانعكاساتها على الأفعال والعلاقات. كما ان علينا ان ندرك ان الجمهورية الجديدة ومحاوله الإسراع بعمليه التنمية بالفكر الاقتصادي سيترتب عليه سلسله من التغيرات العميقة سيكون لها تأثير مباشر على تركيب المجتمع والعلاقات داخله وخارجه. وهذا يستوجب ضرورة التنبؤ بها ومحاوله وضع الخطط والبرامج الهادفة الي منع او التخفيف من اثارها المباشرة. وعلينا أيضا ان تكون رؤيتنا على نحو متفاعل طالما امتلكت المهنة:

– خبرات علميه متراكمه ومتميزة نتاج بحوث ودراسات ميدانيه وأكاديمية في واقع المجتمع المصري.

– مؤسسات تعليميه يعمل بها أكاديميون قادرون على تحقيق التطوير الذاتي لشخصياتهم العلمية ولمناهج التعليم للمهنة.

– ممارسون يمتلكون مهارات الممارسة ويستخدمون برامج للتدخل المهني مستمده من واقع المجتمع وتتناسب مع الاحتياجات المتجددة لعملائها.

وهذا سيمكن المهنة من الانتقال من ممارستها التقليدية الي ممارسه علميه قادره على الاسهام في صنع التغيير الاجتماعي وتحقيق الإصلاح الاجتماعي الشامل.

والمطلوب هو ان تتجه المهنة الي إيجاد ترتيبات مهنيه أكاديمية مؤسسيه صالحه مع إعطاء اهتمام متساو للترتيبات المجتمعية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي يعيش في ظلها افراد الجمهورية الجديدة ويعملون وبحيث تكون تلك الترتيبات قوه دافعه لتدعيم الممارسة الامر الذي سيؤدي أيضا الي تدعيم مكانتها المجتمعية وتأكيد هويتها والمساهمة الإيجابية في إرساء دعائم الجمهورية الجديدة.

الخاتمة..

لابد وان نشير الي ان اعلان الجمهورية الجديدة ورؤية مصر ٢٠٣٠ كانت حدثا عظيما كما كانت ضرورة وحاجه ملحه لأبناء هذه الجمهورية وعلينا ان نعترف ايضا انها تمثل استجابة اصيله لظروف وأوضاع المجتمع المصري كما انها تمثل دفعه قوية للإصلاح الاجتماعي.

ولعل بإثارة هذا الموضوع في الوقت الحالي فيه تأكيد على ان هذه الجمهورية الجديدة ستعطي دفعه قوية للخدمة الاجتماعية لتعيد تأكيد هويتها ومكانتها المجتمعية من منظور مجتمعي جديد وهو ليس بالأمر الجديد على الخدمة الاجتماعية فهي مهنه استخدمت على مدار تاريخها لتحقيق اهداف المجتمع والتعامل مع قضايا التغيير وقضايا الإصلاح الاجتماعي والتعامل مع ظواهر التخلف الاجتماعي.